واقع مؤلم يمارس

العنف في المجتمع اليمني يأخذ أشكالا عدة ض

مناصرة المرأة وتمكينها من

استطلاع وتصوير / بشير الحزمي

تعتبر قضية العنف ضد المرأة في المجتمع اليمني من القضايا الاجتماعية المهمة التي أولتها الحكومة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني اهتماماً كبيراً على مدى السنوات الماضية، وبالرغم من كل الجهود المبذولة لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يتخذ في المجتمع اليمني أشكالا عدة تظل هذه القضية من القضايا الشائكة التي تلقي ظلالها على حياة ومستقبل المرأة اليمنية والطفولة في اليمن وتتطلب للتغلب عليها جهودا كبيرة ومتواصلة من قبل كافة الأطراف.

(صحيفة 14أكتوبر) وبمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة تتعرف من خلال استطلاعها الميداني مع عدد من المعنيين والمتخصصين والمهتمين من الجهات ذات العلاقة علي مختلف الرؤى والاطروحات حول واقع العنف ضد المرأة اليمنية وأشكاله المتعددة وكيفية مواجهته ودور مختلف الأطراف في ذلك.. فالي التفاصيل:

الأخت / وفاء أبو فارع مسئولة الدائرة القانونية باللجنة الوطنية للمرأة تحدثت حول هذا الموضوع وقالت:اللجنة الوطنية للمرأة تأسست بهدف مناهضة العنف ضد المرأة اليمنية ، ومنذ تأسيسها وهي تحاول أن تخفف أو تقلل من العنف ضد المرأة عن طريق العديد من الخطوات ومنها التعديلات القانونية التي مرت بثلاث مراحل وكانت في مجملها تستهدف المرأة لتمكينها من كافة حقوقها ومن تلك التعديلات ما يتعلق بتحديد سن الزواج للفتيات ومحاربة زواج القاصرات والحق في الجنسية للأبناء وقوانين الحضانة والمشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات وغيرها من القوانين التي تهم المرأة وقضاياها المختلفة ، وطبعاً هناك أشكال عديدة للعنف ضد المرأة في المجتمع اليمني منها :العنف الأسري من قبل الأب أو الأم أو الإخوان أو الزوج أحد الأقارب وأيضا العنف المجتمعي والعنف في بيئة العمل وغيرها من أشكال العنف الأخرى التي تمارس ضد المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأضافت أن اللجنة الوطنية للمرأة تصدر سنوياً تقريرا عن وضع المرأة في اليمن يحتوي على عدة محاور منها محور خاص بالعنف ضد المرأة وفي هذا المحور تحاول اللجنة إعطاء صورة واقعية عن هذه القضية من خلال المؤشرات الإحصائية وتحليلها وتقديم التوصيات اللازمة . وقالت: اعتقد أن أولى الخطوات المطلوبة لرفع الظلم عن المرأة وإزالة العنف ضدها هي إقرار التعديلات القانونية التي تقدمت بها اللجنة الوطنية للمرأة ومن ثم البدء بتفعيلها، بما في ذلك العمل على تغيير ثقافة الرجل تجاه المرأة وتعريفه بحقوقها المشروعة وهذا الجانب يتطلب تكثيف التوعية بمختلف صورها ووسائلها.

مشكلة وظاهرة عالمية

من جانبها تقول الأخت/ أحلام صوفان مسئولة النوع الاجتماعي بصندوق الأمم المتحدة للسكان: لقد أثر العنف ضد المرأة كثيرا على دور المرأة في التنمية وفي حجم مشاركتها في الحياة العامة ويعتبر خبراء التنمية والاقتصاد ظاهرة العنف المعضلة الأساسية التي تعيق تمكين المرأة وتطورها وحصولها على حقوقها المكفولة في الدساتير والقوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وأضافت أن العنف ضد المرأة يمثل مشكلة و ظاهرة عالمية و ليس قاصراً على ثقافة أو دين أو بلد بعينه، أو على فئة خاصة من النساء بمجتمع ما بغض النظر عن المستوى الاجتماعي و الاقتصادي لهذه المجتمعات. وإن كان هناك صلة بين نقص فرص الاستفادة من التعليم وفرص النجاح في الحياة وتدني المركز الاجتماعي في المجتمعات المحلية وبين العنف الممارس ضد المرأة. ويعتبر العنف ضد المرأة من المشاكل الاجتماعية التي تقع في دائرة الصمت و التي نادراً ما يبلغ عنها إلى المعنيين بالأمر أو تسجل تحت مسببات أخرى غير العنف مما يعني أن ما ينشر من إحصاءات لا يمثل بأي حال من الأحوال حجم الظاهرة الحقيقي. .

وقالت :على الصعيد الوطني, أظهر تقرير منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان أن وحدة الاستماع بالمنتدى سجلت 364 حالة عنف ضد المرأة و الأطفال خلال فترة 30شهرا (مارس -2009 أكتوبر 2011) تنوعت بين العنف اللفظي و الضرب و التحرش الجنسي و الاغتصاب و كذلك الزواج بالإكراه و الخطف. ومثلت النساء و الفتيات نسبة كبيرة (278) حالة سجلت في مختلف المحافظات و كانت معظم حالات العنف ضد المرأة إما التعرض للضرب (91) أو الاغتصاب (80) الجدير بالذكر إن هذه الأرقام لا تمثل الواقع حيث إن معظم الحالات المعنفة لا يتم تسجيلها بسبب مشاكل اجتماعية وعادات وتقاليد تمنع المرأة من ذلك ومن أخذ الخدمات الصحية ، النفسية والقانونية اللازمة.

وأوضحت أن المجتمع مع الأسف الشديد زال يحمل المرأة مسئولية العنف الواقع عليها و خاصة الجنسي منه و يتعامل مع القضية بصمت وإنكار. و ما زالت القوانين و السياسات قاصرة عن منع العنف ضد المرأة . لم تحدد حتى الآن سن أدنى للزواج و تعطى أحكام مخففة للمعتدين في الجرائم المرتكبة باسم الشرف أو تدفع نصف دية الرجل في حالات القتل. ومازالت عمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تجرى على يد بعض العاملين الصحيين على الرغم من قرار وزارة الصحة العامة و السكان بمنعه في 2001. و على الرغم من الجهود القائمة, بالإضافة إلى ذلك فإن النظم الصحية و القانونية القائمة غير قادرة على تلبية احتياجات المعنفات أو حمايتهن من حيث الكم و النوع. كما إن اليمن في الأوضاع الحالية تعاني من الوضع الإنساني ومواجهة نازحي صعدة ونازحي أبين الذين اتخذوا لهم من المخيمات أماكن أخرى للهروب من النزاع المسلح المتواجد قي تلك المناطق تاركين وراءهم منازلهم وملابسهم وقوت عيشهم مما سبب ضغطا نفسيا للنازحين والنازحات المتواجدين لفترات تجاوزت السنة وأثر سلبا على وضع الأسرة بحكم طبيعة وضع المخيمات وان عدد كبيرا من الأسر تسكن المخيم الواحد وتقارب الخيام بين الأسرة والأخرى كما تسبب ذلك في عدم توفر الخصوصية للأسرة بجانب عدم توفر الدخل المادي لرب الأسرة وهو مانتج عنه ضرب الزوجة والأطفال بسبب الضغوطات المحيطة كما أكدت دراسة عن وضع النازحين عدم توفر الحماية للنساء والأطفال وتعرضهن المستمر للعنف بما في ذلك ارتفاع نسبة الزواج المبكر بين الفتيات والعنف الأسري.

وفي سياق حديثها اشادت إلى أن اليمن تعمل تحت منظومة اتفاقية " إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة " (السيداو) التي صدرت في العام 1979م. ودخلت في حيز التنفيذ في العام 1981 م. . وهذه الاتفاقية، على الرغم من أنها لا تتناول بشكل صريح ومباشر " قضية العنف ضد المرأة "، إلا أن اللجنة التي تراقب عملية التقيد بها قد أوضحت في التوصيات العامة رقم19 للعام 1992م.

أن العنف ضد المرأة يشمل " الاتجاهات التقليدية التي تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل، وتحددها بالأدوار النمطية التي ترسخ الممارسات المنتشرة التي تستخدم العنف والإكراه . موضحةً أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كمنظمة أممية ، يقوم بتقديم الدعم الفني للكوادر الوطنية ممثلة باللجنة الوطنية للمرأة وبمراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالتمييز ضد المرأة كما يقوم بتأهيل الكوادر الصحية ومقدمي الدعم النفسي والقانوني لتقديم الخدمات اللازمة للفئات المعنفة وبجانب ذلك يقوم برفع الوعي في أوساط المجتمع عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وبالأخص لدى صانعي القرار والمجتمع بشكل عام ممثلة في الرجل شريك المرأة في شتى المجالات. أما فيما يخص الجانب الإنساني فصندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم بتقديم الخدمات للنازحين والنازحات المتمثلة في تصميم وتوزيع الحقيبة النسائية التي تحتوي على الاحتياجات الأساسية للمرأة والفتاة من ملابس ومواد صحية لمساعدتها في البحث على الخدمات الأساسية الضرورية كقوت اليوم وجمع الحطب والماء وحمايتها من أي عنف قد تتعرض له كما يقوم الصندوق بتقديم التوعية في أوساط المجتمع النازح عن العنف وتقديم الدعم النفسي والصحي وتأهيل العاملين الصحيين بكيفية التعامل مع الحالات المعنفة وتقديم الخدمات المناسبة للنساء في سن الإنجاب من عمر 15 - 45 سنة حيث تعتبر الفئة المستهدفة التي يعمل الصندوق من أجلها..

العنف الأسري احد أكثر أشكال العنف ممارسة ضد المرأة وخاصة في الريف اليمني

المظالم التي تعاني منها المرأة اليمنية كثيرة ولكنها مدفونة تحت ركام العادات والتقاليد والثقافة الخاطئة

دار لإيواء المعنفات

أما الأخت / جمالة صالح الشعري الاختصاصية الاجتماعية بدار الوئام الأسري الاجتماعي في صنعاء فقد تحدثت وقالت:نحن في دار الوئام الأسري الاجتماعي لإيواء المعنفات نقوم باستقبال المعنفات وعند استقبالنا لأي حالة لا نحاول أن ندخل في مشكلتها من اللحظة الأولي لدخولها الدار ولكن نقوم بعمل جلسات نفسية واجتماعية لها وبعد يوم أو يومين نبدأ بالتعرف على طبيعة مشكلتها وان كان بالإمكان أن نتواصل مع أهلها نقوم بذلك لعمل حلول مبدئية وطبعاً هذه الخطوة تتم برغبة المعنفة وموافقتها. وإضافت بأن الدار يستقبل العديد من المعنفات ففي عام 2010 استقبلت الدار (37)حالة وقد تزوج بعضهن والبعض منهن حلت مشاكلهن وعدن إلى أهاليهن ومنهن من أصبحن يعتمدن على أنفسهن بعد أن تم تدريبهن وتأهيلهن من خلال البرامج الموجودة في الدار ، وفي عام 2011 استقبلنا حتى الآن (30) حالة وحاليا لم يتبق في الدار سوى (7) حالات فقط. وقالت أن العنف الموجه للمرأة حسب الحالات المعنفة التي استقبلت الدار قد اخذ أشكالا عديدة لكن أبرزها هو العنف الأسرى وهذا الأمر يعود بطبيعة الحال إلي الجهل وعدم الوعي لدى إفراد الأسرة بحقوق الفتيات وما تمارسه الأسر من تمييز بين البنات والبنين،وأن أكثر الحالات التي يستقبلها الدار قادمة من الأرياف. مؤكدة أهمية التوعية المجتمعية لمواجهة العنف ضد المرأة وتعريف الأسر بكيفية التعامل مع الفتيات داخل الأسر وخصوصاً الفتيات المراهقات وأن لا يكون التعامل بالقسوة والتفرقة.

الداخلية تسعى لإنصاف المرأة

وتقول الأخت ملازم أول/سميرة أحمد عباس مدير إدارة حماية الأسرة بوزارة الداخلية: لاشك في أن أنواع العنف ضد المرأة في اليمن عديدة وذلك بسبب جهل المجتمع بقضايا المرأة وما يخص المرأة من حقوق وما عليها من واجبات ومن التزامات، ووزارة الداخلية تسعى إلى مناهضة الذي تواجهه المرأة سواء كان على مستوي الأسرة أو علي مستوى المجتمع ، فسعت وزارة الداخلية إلى إيجاد إدارة عامة للمرأة والأحداث تتناول كل قضايا المرأة التي تعانيها في هذا المجتمع، ونحن في وزارة الداخلية بدورنا نسعى إلي إنصاف المرأة وما زلنا نواجه بعض الصعوبات ولكن أتمني في المستقبل القريب أن يتم مناصرة المرأة سواء كان على مستوى وزارة الداخلية أو على مستوى اليمن ككل ، فكل الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والحكومي تسعى إلى إنصاف المرأة وتمكينها من حقوقها ومناهضة العنف الذي تواجهه المرأة ومن أشكال هذا العنف حرمانها من اختيار شريك حياتها ونحن في وزارة الداخلية بدأنا بحل مثل هذه القضايا، وأيضا من أشكال العنف حرمانها من التعليم وهناك عنف تواجهه المرأة من المجتمع خصوصاً عندما تكون الفتاة أو المرأة في خلاف مع القانون فقد تكون عندها مشكلة أو قضية بسيطة وأول ما ينظر إليها على أنها مسيئة أو امرأة ارتكبت جرما محرما شرعا وقانوناً واجتماعياً وهي في الواقع قد تكون ارتكبت مخالفة بسيطة لكن بمجرد دخولها السجن تضيع سمعتها نهائيا وتنتهك كرامتها وحقوقها ابتداءً من الأسرة ومن ثم المجتمع. وما نعانيه أن المرأة التي تعاقب بالحبس ترفض الأسرة استلامها بعد انتهاء فترة عقوبتها وهنا نضطر لتحويلها إلى دار الإيواء للمعنفات. وهنا أؤكد أهمية دور وسائل الإعلام في مناهضة العنف داخل السجون وبعد انتهاء فترة العقوبة ،وأتمني أن يتم توعية رجال الأمن بشكل عام بقضايا المرأة وان تعقد لهم الدورات التي تمكنهم من تفهم قضايا المرأة بشكل عام ، فالمرأة عندما تدخل قسم الشرطة ولا تجد نساء محققات فان هذا الأمر يعتبر بالنسبة لها أكبر تعذيب. وأتمنى أن تتواجد شرطة نسائية أو مأمورات ضبط قضائي ولو في المناطق ذات الكثافة السكانية.

أضرار صحية ونفسية

أما الأخت / مؤمنة الشرفي مسئولة الصحة الإنجابية ورئيسة قسم التمريض بمستشفى ضلاع همدان فقد تحدثت بدورها وقالت: العنف ضد المرأة في اليمن موجود بشكل كبير وبأشكال مختلفة ومنها العنف من قبل الزوج وله أشكال كثيرة كالسب والشتم والاعتداء بالضرب والتعامل بطريقة فضة ، كما أن العنف الذي يمارس ضد المرأة من قبل المجتمع يأخذ هو الآخر أشكالا عدة منها اللفظية والمعنوية والنظر إلى المرأة بنظرة قصور واحتقار وإهمال وعدم إعطائها حقوقها ومكانتها في المجتمع والتعامل معها وكأنها تابع ولا يوجد لها أي رأي. وأضافت أن العنف ضد المرأة له انعكاسات سيئة على الأطفال في نطاق الأسرة وينتج عنه أسرة مفككة وقد تكون له تبعات نفسية تؤثر على حياة ومستقبل الأطفال. موضحة أن مواجهة العنف ضد المرأة تطلب جهودا كبيرة منها التوعية المجتمعية عن طريق مختلف الوسائل بما فيها الرسالة المسجدية لزيادة الوازع الديني عند الأسر بأهمية منح الفتيات كافة حقوقهن المشروعة ، إضافة إلي رفع المستوى التعليمي في المجتمع وإدماج قضايا العنف ضد المرأة في مناهج التعليم الثانوي لتوضيح أشكاله وأسبابه وأضراره على الفرد والأسرة والمجتمع، وأيضا ينبغي تفعيل القوانين الخاصة بالمرأة وقضاياها وحقوقها والعمل على انجاز التعديلات القانونية